



دراسة حالة

قراءة في توجهات التنمية ومؤشرات سوق العمل

«فرص العمل في القطاع الخاص»

تجربة دولة الكويت



- يمثل توسيع فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص أحد أبرز التحديات التنموية في دولة الكويت.
- يعاني الاقتصاد الوطني مجموعة من الاختلالات الرئيسية تصدرها محدودية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إضافة إلى اختلالات سوق العمل واختلالات الموازنة العامة للدولة.
- تحتاج دولة الكويت على توفير 74 ألف فرصة عمل للمواطنين في عام 2030 في ضوء استمرار معدل النمو السكاني.
- تركز العمالة الوطنية في القطاع الحكومي 80% مقابل 20% حسب الموقف في 2012.
- تناقش دراسة الحالة هذه توجهات التنمية في الكويت والخاصة في توسيع فرص العمل بالقطاع الخاص.

من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي توجهات التنمية المعنية بسوق العمل وفرص العمل المتاحة للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص؟
2. ما هي مؤشرات الوضع الراهن للعمالة الوطنية في سوق العمل بالقطاع الخاص؟
3. ما هي مؤشرات الوضع الراهن للعمالة الوافدة بسوق العمل في القطاع الخاص؟
4. ما هي التحديات الرئيسية ومداخل إصلاح سوق العمل لزيادة فرص عمل العمالة الوطنية؟
5. النظام المقترح لمعلومات سوق العمل الكويتي.



هيكل نظام معلومات سوق العمل بدولة الكويت

